العدد 13A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية ايار 2026
No. 13A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences May 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

"التوسع الصناعي والتحولات الإقتصادية في لبنان بعد الحرب العالمية الثانية وأثرها على الحركة العمالية"

الباحثة: سجى عبد السلام عطية حميد البدراني
جامعة الموصل/كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم التاريخ
saja.24ehp214@student.uomosul.edu.iq
أ.د. كفاح عباس رمضان الحمداني
جامعة الموصل/كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم التاريخ
dr.kifah_ramadan@uomosul.edu.iq

الملخص: تقوم فكرة البحث على دراسة التوسع الصناعي، والتحولات الإقتصادية في لبنان بعد الحرب العالمية الثانية، وأثرها على الحركة العمالية اللبنانية، ولاسيما بعد أن شهدت البنية الإجتماعية، والاقتصادية بلبنان، تطوراً رأسمالياً بمعدلات تجاوزت آنذاك ما كان قائماً في أية دولة عربية اخرى، على أثر فك الارتباط التدريجي مع فرنسا، والتي حلت محلها الولايات المتحدة الأمريكية في نظام التبعية الذي خضع له لبنان، مما انتج تسارعاً ملحوظاً بالتطور الرأسمالي بمختلف القطاعات الصناعية، وعلى مستوى القطاع المصرفي، والتجاري، والسياحي في البلاد، وهو ما أثر إيجاباً على تحسن ظروف العمل، والعمال من جهة، وإلى تطور الحركة العمالية اللبنانية عن طريق ظهور العديد من الاتحادات والنقابات العمالية ولغاية قيام الحرب الاهلية اللبنانية 1975.

الكلمات المفتاحية: التوسع الصناعي والإقتصادي في لبنان - الحركة العمالية اللبنانية - الحرب العالمية الثانية – بنك أنترا.

Industrial Expansion and Economic Transformations in Lebanon After World War II and Their Impact on The Labor Movement

Saja Abdul Salam Atiya Hamid Al-Badrani
Professor Dr. Kifah Abbas Ramadan Al-Hamdani

Abstract: The research idea is based on studying industrial expansion and economic transformations in Lebanon after World War II, and their impact on the Lebanese labor movement, especially after the social and economic structure in Lebanon witnessed capitalist development at rates that exceeded what existed in any other Arab country at that time, as a result of the gradual disengagement from France, which was replaced by the United States of America in the system of dependency to which Lebanon was subjected, This resulted in a remarkable acceleration of capitalist development in various industrial sectors, and at the level of the banking, commercial and tourism sectors in the country, which positively affected the improvement of working conditions and workers on the one hand, and the development of the Lebanese labor movement through the emergence of many labor unions and federations until the outbreak of the Lebanese Civil War in 1975.

Keywords: Industrial and economic expansion in Lebanon - Lebanese labor movement - World War II - Intra Bank.

المقدمة

بعد أن نال لبنان استقلاله منذ عام 1943، شهدت البنية الإقتصادية اللبنانية، تطوراً رأسمالياً تجاوزت بمعدلات في تلك المدة ما كان قائماً في أية دولة عربية اخرى، إذ تميزت تلك المرحلة بظاهرتين مهمتين، الأولى فك الارتباط التدريجي مع فرنسا التي حلت محلها الولايات المتحدة الأمريكية في نظام التبعية الذي خضع له لبنان بعد الاستقرار، والثاني تسارع واضح في التطور الرأسمالي الذي بقي متمركزاً في معظم القطاعات الاقتصادية، ولاسيما في القطاع الصناعي، والذي تلقى دعماً كبيراً، من قبل الحكومة اللبنانية بعد انتهاء مدة تلك الحرب، إذ زاد الطلب عليها من خلال الانفاق العسكري للقوات الحلفاء التي تواجدت في لبنان آنذاك، وبعد انتهاء مدة تلك الحرب، شهدت القطاع المصرفي، وقطاع المصانع حركة تجديد، وتجهيز يندر مثلها في تاريخ بلد صغير الرقعة كلبنان، إذ أدخلت الآلات الحديثة لمعظم المصانع، وسط انتعاش حركة التجارة، والتي تركزت في العاصمة بيروت، وتربع مرفأها مركز الصدارة بحجم التجارية على المستويين الخارجي، والداخلي، فضلاً عن ازدهار قطاع السياحة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم ايرادات الجمركية للدولة اللبنانية ولغاية قيام الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975.

تتركز أهمية البحث وأهدافه في التعرف على طبيعة التحولات الاقتصادية، والتوسع الصناعي في لبنان بعد أنتهاء مدة الحرب العالمية الثانية، وبيان معدلات ازدهار تلك التحولات وبشمل تدريجي بعد انتهاء تلك الحرب، ولاسيما على القطاعات الصناعية، والتجارية، والمصرفية، والسياحية في البلاد، وتشخيص أثر تلك التحولات على انتعاش حالة العمل والعمال في لبنان من جهة، وعلى تأسيس العديد من الإتحادات والنقابات العمالية، وأثر بتصاعد أهمية الحركة العمالية اللبنانية لغاية عام 1975.

اشتمل البحث على مقدمة وخاتمة، ومحورين رئيسان، جاء المحور الأول تحت عنوان: (المحور الأول: التوسع الصناعي والتحولات الإقتصادية في لبنان بعد الحرب العالمية الثانية وأثرها على الحركة العمالية لغاية عام 1958)، في حين سلط المحور الثاني الضوء على: (التحولات الإقتصادية في لبنان وأثرها على الحركة العمالية خلال عامي 1958 – 1975).

المحور الأول: التوسع الصناعي والتحولات الإقتصادية في لبنان بعد الحرب العالمية الثانية وأثرها على الحركة العمالية لغاية عام 1958

شهدت البنية الإجتماعية، والإقتصادية اللبنانية، على أثر انتهاء الحرب العمالية الثانية، تطوراً رأسمالياً بمعدلات تجاوزت في تلك المدة ما كان قائماً في أية دولة عربية اخرى(العبيدي، 2013، ص53)، ولاسيما مع نمو انتاج مختلف الصناعات المتنوعة التي ولجت صناعتها في لبنان، والتي شملت على صناعات غذائية، والمشروبات، والنسيج، والمواد كيميائية، والطباعة وقد أصبح الاقتصاد مهيمناً لبناء صناعة قوية، أسهم الى حد كبير في انتعاش الحركة العمالية ورفع المستوى المعاشي للعمال في مختلف انحاء لبنان(كسبار، 2005، ص68)، كما كان لنكبة فلسطين عام 1948، وتحول الطلب على الخدمات التي كانت فلسطين تمارسها لأغراض السوق إلى لبنان، وأبرز تلك الخدمات تحول حركة نشاط مرفأ حيفا إلى بيروت، وتحول أنابيب النفط القادم من العراق إلى لبنان وسوريا، وأدت ايرادات رأس المال اللبناني الخارجي دوراً بارزاً في تعويض النقص الخاصة التي خلفه توقف إنفاق الجيوش الحلفاء في مرحلة ما قبل الاستقلال وما بعده(رعد، 2005، ص95)، وخلال عامي (1945 – 1947)، شهدت المصانع اللبنانية حركة تجديد، وتجهيز يندر مثلها في تاريخ بلد صغير الرقعة كلبنان، فقد استخدمت معظم المصانع، الآلات الحديثة، وبأحدث ما انتجته مصانع الآلات في العالم(دليل الصناعات اللبنانية، 1950، ص12)، وزادت حركة التجارة التي تركزت في العاصمة بيروت التي احتل مرفأها مركز الصدارة في حجم المبادرات بين الخارج والداخل السوري والعربي، كما ازدهر قطاع السياحة الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم ايرادات الجمركية للدولة اللبنانية، وتنشيط الحركة المالية داخل لبنان، وتدفق عملات أجنبية قابلة للتعادل بالذهب، تلك العوامل أدت إلى تعزيز الموقع التجاري والمالي الذي أخذ ينفرد به لبنان عن سوريا من جهة، وتنشيط الحركة العمالية من جهة

اخرى(الكفري، 2025، د.ص)، عُدت تلك العوامل أول خطوة أدت إلى فصل العملة بين سوريا ولبنان مع ضمان وحدة الرسوم الجمركية(لبكي، 2014، ص1)، والمصالح المشتركة الإقتصادية بين البلدين، وتضافر على ذلك عوامل سياسية واقتصادية حيث كانت الهواجس المارونية ترى في الوحدة الإقتصادية خطو حتمية مع سوريا تقود إلى الوحدة السياسية، وان البرجوازية السورية نفذت سياسة حمائية دفاعاً عن سوقها المحلية ضد المزاحمة غير المتكافئة التي مارستها البرجوازية اللبنانية، ذات وجهة خارجية كان أغنى من حيث رأس المال والعلاقات بالأسواق العالمية(الطرابلسي، 2008 ص205)، إن زيادة انتاج النفط وارتفاع عائداته في البلدان العربية أدى إلى توفير مورد مالية ضخمة لتلك البلدان المنتجة، واكسبها قدرة هائلة على الاستهلاك والتميز، بسبب ندد الكفاءات وقلة الخبرة وتوجه قسم كبير من العائدات الفائضة إلى لبنان، وأدى ذلك التدفق إلى فتح مجالات واسعة للبنانيين يستغلونها في تطوير علاقاتهم، وايجاد فرص عمل لآلاف اللبنانيين في تلك البلدان المنتجة للنفط كما استفادت قطاعات الخدمات الأساسية، كالقطاع المصرفي والعقاري والتجارة والترانزيت بالإضافة إلى قطاع الخدمات الترفيهية والسياحة والاصطياف وقطاع المقاولات(رعد، 2005، ص95)، وأظهرت الصناعة نمواً نشطاً سواء بالاستناد إلى عدد المؤسسات المنشاة حديثا، أو رؤوس الأموال المستثمرة، وتضاعف الاستثمار بالأسعار الحقيقية بين عامي (1946 – 1950)، في حين ازداد عدد العمال بنسبة بلغت (43%)، خلال المدة ذاتها، مما دل على زيادة كبيرة في المكننة وعلى عكس بلدان الجوار في المنطقة التي كان جل وارداتها زراعية، فقد اتسمت لصادرات لبنان بالتنوع، وكانت الزراعة منها تشكل في مطلع الخمسينات (50% فقط)، من إجمالي الصادرات، وبما ان هذا الاداء حصل في مجتمع كانت غالبية سكانه ريفية، فذلك دليل على الأداء الصناعي المتميز نسبياً(كسبار، 2005 السابق، ص71)، وبلغت قيمة الدخل الوطني اللبناني العام في القطاع الصناعي في عام 1950، مبلغ (132 مليون ليرة لبنانية) مقابل (176 مليون ليرة لبنانية)، في قطاع الزراعة، ومدلول تلك الارقام، إذا ما ذكرنا أن نصف سكان لبنان لم يعتمدوا على الزراعة، في حين بلغت نسبة المعتمدين منهم على صناعة نسبة لا تكاد تبلغ (10%) من السكان، أي قيمة المردود للفرد الواحد في الصناعة أقل بكثير منها في الزراعة، وهذا يعني ان لبنان كانت غالبية اقتصاد تعتمد على الزراعة بشكل أساساً، ثم الصناعة، وهو ما ضر كثيراً من واقع الطبقة العمالية وصعد من نشاط حركتها العمالية بالمطالبة في ضرورة اهتمام الحكومة اللبنانية على قطاع مهم وحيوي كالقطاع الصناعي، ولاسيما وان نسبة مجموع الدخل القومي بلغ دخل القطاع الصناعي (17%)، في عام 1950، مما يشير إلى أهمية الصناعة في لبنان(بدر، 1955، ص290).

وعلى أية حال وصل عدد المصانع اثناء تلك المدة إلى (110 مصنع)، وشملت اهميتها الصناعات التي خصت بالمواد الغذائية، والمنسوجات، ويلاحظ عادة في الدول التي ما تزال صناعتها في مراحل تطورها الأولى كالبنان، إذ تأتي الصناعات المتعلقة بالأطعمة والألبسة ومواد البناء في المرتبة الأولى(العبيدي، 2013، ص58)، واهتمت الحكومة اللبنانية بتشجيع العديد من الصناعات آنذاك، كمصافي النفط في طرابلس، ومصانع الأواني البيئية، والزجاجيات والكرتون، والورق والمدابغ، وانشأت أكثرية تلك الصناعة، لتجهيزات مصنوعة محلياً، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسب تلك الصناعات الضرورية، أدى إلى استرجاع بالكثير من أرباب العمل رأسماله بأقل من سنتين، ويشير هذا تطور إلى نمو الحركة الصناعية لتلك البضائع والسلع، إلى اهتمام الحكومة اللبنانية بحركة السير والنقل والإنارة بالكازولين وانتاج الكهرباء، في المدة التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو ما انعكس ايجاباً على ازدهار قطاع المصرف في اللبناني مع وصول رأس المال الفلسطيني بعد نكبة عام 1948، واختيار بيروت قاعدة جديدة للبرجوازية الفلسطينية(الأزمة الاقتصادية في لبنان 2025 د.ص)، حيث تم تأسيس بنك انترا من قبل يوسف بيرس عام 1951، واصبح اكبر مصرف في لبنان، اذ وصلت قيمة الايداعات فيه إلى (17%)، من اجمالي الودائع في البلاد(ناصر، شباط 2025، د.ص)، ودخل لبنان في عهد الرئيس كميل شمعون (1952 – 1958)[1]، ملامح الحياة العصرية، بعد استخدام

السيارات الحديثة، وأجهزة المنزل الكهربائية، والتلفزيون، ووسائل البث الاذاعي على نطاق واسع(الجسر، 1988، ص99).

وعليه تميز عقد الخمسينات من القرن العشرين في لبنان على صعيد الظروف الاقتصادية بفترة ازدهار اقتصادي، حيث أفاد الرئيس كميل شمعون، جملة من الظروف الإقليمية المشجعة طفرت في اقتصاديات النفط في الخليج والسعودية، وتدفق رؤوس الاموال العربية إلى المصارف اللبنانية، هرباً من موجة التأميمات الأولى في سوريا والعراق ومصر، ولأول مرة فاضت زيادة الدخل الاهلي على نسبة الزيادة السكانية، وسجلت معدلات نمو قياسية في قطاعات البناء والمال والسياحة كما في عدد من الوكالات الشركات الأجنبية المسجلة في لبنان(طرابلسي، 2008، ص222)، إذ تم وضع تشريعات جمركية أمنت حرية التجارة، وحماية نسبية للصناعات الوطنية الناشئة، وتم وضع التشريعات فيما خص انشاء المصانع، وجعلها خاضعة لإجازة مسبقة، وتشجيعا للتصدير جرى عقد اتفاقيات تجارية مع البلدان الأجنبية والعربية، وتأسست مصارف متخصصة لتنشيط الاقتصاد والزراعة والصناعة والفنادق، وانعقد مؤتمر عربي في العاصمة بيروت عام 1954، شجع التبادل التجاري، وحركة السياحة والاصطياف بين بلدان العربية، وأدى التجارة لبنانيون دوراً نشطاً في التجارة المتمثلة بين لبنان والخارج، وبقيت بيروت عاصمة مالية كبيرة بين عامي (1952 – 1958)، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة الدخل الوطني اللبناني خلال المدة ذاتها من (860 مليون ليرة)، إلى (1957 مليون ليرة)، وأدى إلى انتعاش الطبقة العاملة، والمتوسطة في لبنان، عدداً ومكانة في العمل بمختلف المشاريع اللبنانية(أبي فاضل، 2004، ص318)، وهو ما القى بضلاله على المؤسسات الصناعية اللبنانية والتي شهدت ارتفاع ملحوظاً من (1431 مصنع)، عام 1950 إلى (1891 مصنع)، عام 1955، أي بزيادة (430 مصنع)، وطلب الصناعيون من الحكومة، بالتأسيس مصرف خاص لتمويل القطاع المنتج، فأسست الحكومة عام 1955، مصرفاً للتسليف الصناعي، والزراعي/ والعقاري رأسمالهُ (5 ملايين ليرة)، وساهمت الحكومة في انشاء معهد البحوث الصناعية، والذي رفع التقنية الصناعية، ورفع كفاءه العمال، وعقد المؤتمر الاقتصادي الأول بتوجيه حكومي ومشاركة (28 هيئة وجمعية اقتصادية) والذي استمر منذ 4 -7 أيار/مايو 1955، في العاصمة بيروت، وجاءت توصيات المؤتمر، بأنشاء وزارة الصناعة، ودراسة احتياجات البلد، واهتماماته بالجانب العلمي والصناعي(العبيدي، 2013، ص59-60).

وشهد لبنان إبان عقد الخمسينيات من القرن العشرين أيضاً، ازدهاراً اقتصادياً وانفتاحاً على الاستثمارات الأجنبية وشهد القطاع السياحي، والخدمات المصرفية نمو ملحوظاً، وكان السبب الرئيسي في ذلك، اعتماد لبنان السرية المصرفية منذ عام 1956، مما ساعد على جذب رؤوس الاموال، والوداع، وتوفير مناخ الاستقرار الاقتصادي(الواقع الاقتصادي في عهد رؤساء الجمهورية اللبنانية، 2022، د.ص)، والتي رافقها ازدهار التجارة اللبنانية، وبدأت تظهر في الوقت ذاته عمليات النزوح من الداخل إلى ضواحي المدن، وبدأ يتكون ما سمي لاحقاً بـ (حزام البؤس حول بيروت) (بكداش، نيسان 2015، د.ص)، كما بوشر في عام 1956، تنفيذ مشروع الليطاني الذي له اهمية كبيرة في تنميه الاقتصاد، والطاقة الكهربائية(هوفهانسيان، 1974، ص22)، وصدر في 3 أيلول/سبتمبر 1956، قانون السرية المصرفية، ويظهر وعي تشريع ذلك القانون، أهمية القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي السري، وان الاسباب التي دفعت اقتراح ذلك القانون هو أن لبنان قادر على ان يصبح مصرفاً للدول العربية والمرجع الامين لرؤوس أموالها وان ازدهار القطاع المصرفي في تلك الحقبة، اعطى زخماً كبيراً لجعل لبنان تشبه بـ (بسويسرا الشرق)، بوصفها مستودعاً لأموالهِ، تماماً كما هي سويسرا مستودعاً للأموال الأوروبية، وان الفترة الذهبية لنمو عدد المصارف اللبنانية هي النصف الثاني من عقد الخمسينيات، اي الفترة التي تخللتها صدور قانون المصرفية، فبين عامي (1955 – 1962)، بقي عدد المصارف الأجنبية مستقراً، فيما ارتفع عدد المصارف اللبنانية من (14 إلى 68 مصرفاً)، أما عدد الفروع المصرفية فبلغت في نهاية عقد الخمسينيات (174 فرعاً)(عشي وعياش، د.ت، ص100-102).

وشهد الدخل الناتج عن التجارة، بالنسبة إلى مجموعة دخل الناتج عن بقية النشاطات زراعية كانت أم صناعية، أعلى نسبة مئوية، إذ تراوحت ما بين (29 31%) عام 1950، من مجموع الدخل، وهذا يشير إلى المكان التي احتلتها التجارة في الاقتصاد اللبناني، من حيث انها شكلت أكبر مصدر منفرد في الدخل في حين مثل الدخل الناتج عن القطاع الزراعة نسبة منخفضة باستمرار من (29%) عام 1952 إلى (18%) عام 1954، ثم إلى (16%) عام 1958، وذلك السبب الذي دفع بالاقتصاد اللبناني للتوجه إلى الاقتصاد التجاري، والمصرفي، واعتماده عليه بشكل شبه كلي، وهذا التباين في توزيع الدخل الوطني، أدى إلى العجز في الحياه القروية، واظهر مدى الحاجه إلى تطوير القطاعات الإنتاجية، واضعف كثيراً من نشاط العمال اللبنانيون في مختلف الأعمال(رعد، 2005، ص98)، ومن أجل تحقيق سياسات إصلاحية وإنمائية، قام الرئيس كميل شمعون بتأسيس وزارة التصميم، ومجلس التصميم عام 1954(بكداش، نيسان 2015، د.ص)، لتقوم بالدور الفعال بمعاونة مجلس الإنماء الاقتصادي لدرس امكانيات البلاد، والتحري عن مواردها الإنتاجية، والثروات الطبيعية، وقد اعطيت صلاحيات واسعة لإعداد خطه شاملة، تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد، فعد مجلس التصميم والإنماء في عام 1958، خطة للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ولكن تعثر تنفيذها بسبب ضآلة موازنة الحكومة، والتي تزامنت مع قيام ثورة عام 1958(رعد، 2005، ص99).

المحور الثاني: التحولات الإقتصادية في لبنان وأثرها على الحركة العمالية خلال عامي 1958 – 1975

شهد لبنان على أثر تولى الرئيس فؤاد شهاب[2]، منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية من عام 1958، انتعاشا اقتصادياً، ولاسيما على القطاع الصناعي والتجاري والمصرفي والسياحي في البلاد، عن طريق وضعه برنامجاً اقتصادياً أدى إلى بناء دولة مؤسسات وتطوير الاقتصاد، وتحسين الوضع الاجتماعي للموظفين، والمعاشي للعمال، واصبحت قضية الإنماء هاجساً رسمياً على اعلى المستويات في عهده، إذ عزم على إصدار عشرات المراسيم الاشتراكية التي مهدت، لقيام دولة المؤسسات، والتي وضعت نصب عينيها النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية اللبنانية، ولاسيما الاهتمام بالطبقة العمالية، ورفع مستواها المعاشي(الجسر، 1988، ص112)، وأدرك الرئيس فؤاد شهاب أن أحداث أزمة عام 1958، التي عصفت بلبنان وتسببت بالإطاحة بحكم الرئيس كميل شمعون، كانت جذور اشتعالها أساساً، هي اجتماعية واقتصادية عميقه(جريدة السفير، العدد 7978، 1998، ص3)، وعليه أنطلق إلى معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المناطق والمدن اللبنانية، ففوجئ أن ليس لدى مستشاريه أية معلومات دقيقة أو دراسات واضحة حول تلك الشؤون(جريدة السفير، العدد 2404، 1998، ص2)، ولاسيما وأن الرئيس فؤاد شهاب تأثر كثيراً بالفلسفة الإقتصادية الفرنسية (للأب لويس لوبرية)، وهو مدير معهد البحوث التدريب على الإنماء الاقتصادي التي دعت إلى اختصاراً بـ (إيرفد)، التي دعت الى اقتصاد ذي وجه انساني يعمل على تحقيق التنمية المستدامة، فطلب الرئيس فؤاد شهاب من الأب لويس لوبرية، إجراء دراسة دقيقة لمختلف الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية في لبنان، وحصلت الحكومة على نتائج الدراسة عام 1961، عندما قدم الأخير تقريره الأول الذي كشف تفاوت كثير في مستوى التنمية بين العاصمة بيروت، وسائر المدن اللبنانية الأخرى(البردويل، 2025، ص354)، وسجل معهدةً ظاهرتين اعتبرتهما جرس إنذار لما يتهدد النظام، تمثلت الظاهرة الاولى بارتفاع نسبه الفقر بين اللبنانيين في مناطق الارياف والمدن على حد سواء، والثاني تمركز الثروة بيد قلة قليلة من الرأسماليين والمصرفيين وكبار التجار، ولمعالجة هاتين الظاهرتين أفتت البعثة الفرنسية بأنشاء المؤسسات التي تعني بالتحديث والإنماء الشامل المتوازن وتعزيز أوضاع الطبقات محدودة الدخل(مرهج، تشرين الأول 2022، د.ص).

عندها بدأ الرئيس فؤاد شهاب العمل في ضوء الدراسات التي قدمتها بعثة الأب لويس لوبرية الاقتصادية، وجمع الرئيس فؤاد شهاب حوله عدد من المستشارين اللبنانيين، والاجانب، ولاسيما الفرنسيين، بحيث بلغ عددهم (200 مستشار)، وكلف اللجان بمتابعة الدراسات الإقتصادية والإجتماعية لبعثة الأب لويس لوبرية، والتي قضت على الاعتماد بسياسة اقتصادية قائمة على المحافظة بالحرية الإقتصادية، والسرية المصرفية، واحترام المبادرة الفردية، وحرية التبادل التجاري واعتماد (خطة خمسية)، لتامين الماء والكهرباء

والطرقات للقرى المحرومة(أبي فاضل، 2004، ص337)، وعلى وفق ذلك أصدر الرئيس فؤاد شهاب في 12 حزيران/يونيو 1959، المرسوم الاشتراكي (رقم 114)، الذي أنشا بموجبه مجلس الخدمة المدنية، وحصانة الموظفين العاملين، والذي كلف بالتوظيف وفق شروط وضوابط بعيدة عن المحسوبية، وأصدر المرسوم الاشتراكي (رقم 115)، والذي أنشا بموجبه هيئة التفتيش المركزي، والتي حددها بكونها إدارة عامة مرتبطة بمجلس الوزراء، وعمل إعادة توزيع الوظائف بما يتناسب مع عدد لبنانيين، وهذا ما عمله في بداية عهده، إذ فقد كانت الموازنة في عهد كميل شمعون تشكل (50%) من الوظائف الإدارية، على رغم من انهم لا يشكلون سوى (29%) فتقلصت نسبتهم في عهد فؤاد شهاب (33%)، بعد محاربته للفساد اعداد الموظفين الوهمية في مختلف الوظائف اللبنانية، وتم انشاء مراكز اجتماعية في المناطق كافه، تولت دراسة المشكلات الإجتماعية المحلية(حمادة، ايار 2024، ص98).

ومن المؤسسات التي ظهرت في عهد الرئيس فؤاد شهاب، هي مصلحة الانعاش الاجتماعي ومكتب الفاكهة، ومكتب القمح، ومصالح المياه، والتفتيش المالي، وكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية ومجلس التخطيط والانماء الاقتصادي، ومكتب الانماء الاجتماعي، ونفذت ايضا في عهده العديد من المشاريع العمرانية، كبناء الحوض الثالث لمرفأ بيروت، ومرفأ جونيه، وخطط التنمية الشاملة لإنارة المناطق، وايصال المياه والكهرباء، والطرق المعبدة إلى مناطق نائيه، وبناء عدد كبير من المدارس في الارياف(الجسر، 1988، ص103)، وتم اعادة تنظيم وزارة التصميم العام التي استحدث في 1954، بتوجيه المجلس التصميم والاعمال الاقتصادي، وادت تلك الوزارة إن عقد الستينيات دوراً اساسياً في وضع خطة شاملة سميت بـ(الخطة الخمسية)(شهاب، نيسان 1998، ص16)، ولم تغفل الحركة الإصلاحية الاقتصادية التي قام بها الرئيس فؤاد شهاب على تأسيس صندوق وطني للضمان الاجتماعي، غايته وضمان حقوق العمال، والأجراء من جهة وضمان شيخوختهم، وتوفير العناية، والضمان الاجتماعي الصحي لهم(الجسر، 1988، ص82).

كما اهتمت الحكومة اللبنانية في عهد الرئيس فؤاد شهاب، بقطاع الزراعي كثيراً عن طريق الإصلاحات التي انجزت خلال عامي (1958 – 1961)، اذ أسس الرئيس فؤاد الشهاب ما يعرف بـ (المعهد الدولي للأبحاث والاعداد)، من اجل تحقيق تنمية زراعية شاملة، وكذلك مسح الاراضي الزراعية اللبنانية، لبيان اي الاراضي الصالحة للزراعة بالدرج الاساس، وتليها الاراضي اقل خصوبة، وصولا إلى الاراضي غير الصالحة للزراعة، وقد عملت الحكومة اللبنانية على اصلاح الاراضي والبحث عن وسائل حديثة للري، وصوت مجلس النواب عام 1962، بالعمل على ايجاد اساليب تطوير الزراعة، وفقا للأساليب الزراعية الحديثة والمتطورة، وتحسين اوضاع الفلاحين عن طريق منحهم معدات والآلات زراعية، ومضخات وجرارات حديثة(الخزرجي، 2022، ص9)، وتم انشاء ما يعرف بـ (المشروع الاخضر) عام 1963، بموجب المرسوم رقم (13335)، وانيطت به اعمال وشق الطرقات الزراعية وزراعة الاراضي، وهذا المشروع هو إدارة عامة ذات صلاحيات إدارية ومالية خاصة خضعت لوصاية وزير الزراعة(منصور، كانون الثاني 2010، د.ص)، إذ بلغ عدد الكادر البشري في المشروع الاخضر من يوم تأسيسه (350 مهندساً وموظفاً) من ضمنهم الخبراء زراعيين ومساحين، فضلاً الموظفين الاداريين(زين، ، 2025، د.ص)، وكان مخطط هذا المشروع في المرحلة الاولى قائم على الاستصلاح الزراعي، وتقديم مساعدة من الدولة تمنح للمزارعين كقروض طويلة الاجل دون فائدة، وتغطي بنسبة معينة من تكاليف ضمان عقارية(رعد، 2005، ص296)، واتضح للرئيس فؤاد شهاب صعوبة تطبيق المشروع الأخضر، بسبب عدم تمكن العديد من المزارعين من الإفادة من القروض الممنوحة للاستطلاع، نظرا لوضع الملكية المعقدة فصدر مرسوم رقم (6646)، بتاريخ 10 شباط/فبراير 1967، تم بموجبه الغاء الضمان العقارية شرط تغطية النفقات التي تترتب على المزارعين دفع ودائع نقدية تجمد في المصارف المقبولة، لقاء سندات ايداع في حساب المشروع الاخضر، على ان لا يقل معدل الفائدة السنوية عن (7%)، وذلك بهدف مساعدة صغار المزارعين(رعد، 2005، ص296)، وكانت من أهداف المشروع زيادة مساحه الاراضي الزراعية والنهوض بالأيدي العاملة

في القطاع الزراعي(عبد النور، 2023، د.ص)، وتسهيل الوصول اليها وزيادة مساحات المرورية بغية مضاعفة انتاجية الحيازات الزراعية، وبهدف تأمين مصدر عيش لائق، يمكن للعمال من المزارعين البقاء في أرضهم مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية، واستفاد من المشروع الاخضر (62,832 مزارعاً)، في جميع القرى والبلدات اللبنانية وتم استصلاح اراضي زراعيةخلال ستة أعوام (1963 – 1969)، بمساحة (11,361 دونما)، في كل المحافظات مع اختلاف النسب في المساحات المصلحة، وتبين ان الجنوب كان لها الحصة الأكبر من تنفيذ المشروع الاخضر إذ بلغت (34,810 دونم)(رعد، 2005، ص297) وفي محافظة الشمال، أصلح حوالي (3500 دونم) منذ عام 1965 لغابة عام 1974، كما تم شق وتعبيد (271 طريقاً زراعياً)، وشجع المشروع المزارعين على اعتماد الري الحديث، وساهم في توصيل أقنيه الري لمختلف الاراضي الزراعية(فحص، 1979، ص43)، وساهم المستثمر بـ (18% فقط) من التكاليف المشروع التي تكفلت في تمويل بقيته الحكومة اللبنانية، وقام المشروع ببناء خزانات الماء وحفر الابار الارتوازية، وترميم البيوت الزراعية، وأدى خدمات كبيرة لمناطق الريف اللبناني(أبي فاضل، 2004، ص339).

وعلى نطاق القطاع المصرفي، تم تأسيس (مجلس النقد والتسليف)، والذي وضع النظام الاساسي لمصرف لبنان، الذي تم وضع لبنات تأسسه الأولى عام 1963(صفي الدين، 2025، د.ص)، فما أن انتهت امتياز (بنك سوريا ولبنان) في عام 1964، حتى أعلن عن تأسيس مصر لبنان، والذي عُدّ بمثابة المصرف المركزي الذي منح وفق قانون حق النقد والتسليف، وحق إصدار العملة اللبنانية، وتثبيت سعر الصرف لليرة اللبنانية، والاشراف بشكل عام على الاداء المالي والاقتصادي في البلاد، لذلك فرض المصرف المركزي، على المصارف الخاصة نسبة ودائع محدودة، في خزائنه تخدم التحكم في معدلات الفوائد وتكون مثابه الاحتياطي لمساعدة المصارف التي تعاني صعوبات في السيولة(طرابلسي، 2008، ص244).

ويعتبر الأول من شهر نيسان/ابريل عام 1964، منطلقاً لمرحلة جديدة في مسيرة القطار المصرفي اللبناني، والذي وضع حدا للفلتان الذي كان سائداً قبل ذلك، والذي أسست وفقه المصارف كشركات التجارية العادية، في غياب المعايير والقواعد، إذ كان بإمكان اي شخص ان يكون مصرفياً، ويكفي ذلك في السجل التجاري، وفي 9 ايار/مايو 1967، اصدر (قانون 28 – 67)، الذي يعتبر ركيزة الاصلاح المصرفي الاول في لبنان، وتضمن انشاء لجنة الرقابة على المصارف، تكون مستقلة وغير خاضعة في ممارسة اعمالها لسلطة المصرف المركزي، مهمتها الأساسية التحقق من حسن تطبيق النظام المصرفي، وانشاء الهيئة المصرفية العليا، برئاسة حاكم مصرف لبنان، وهي مخوله في فرض العقوبات على المصارف، وفقا لقانون النقد والتسليف، واتبعه إصدار قانون رقم (22 – 67)، في 21 نيسان/ابريل 1967، والذي نظم لأول مرة في لبنان تأسيس مصارف الاعمال والتسليف المتوسط والطويل الأجل، وذلك تمييز لتلك الفئة الجديدة من المصارف، وكان على المصارف التجارية، ان تتعاطى اعمال التسليف القصير الاجل، وجاء تشريع هذ القانون، كرد فعل على أزمة بنك انترا، والتي كان من اسباب حصولها إن ادارة هذا المصرف لم تكن تراعي قواعد السلامة المصرفية، اذ كانت تستعمل الودائع القصيرة الاجل في توظيف عقائرية طويلة الأجل، ونظم هذا القانون موارد مصارف الاعمال بحيث تنطلق برأس مال قوي حدهُ الادنى (15 مليون ليرة لبنانية)، وتتلقى الودائع لإيجار متوسطة وطويلة لا تقل آجالها عن السنتين، وتعتمد في تمويل عملياتها عند الحاجه على اصدار سندات الدين(عشي، عياش، المصدر السابق، ص ص133-138).

وهدف مشروع التنمية الصناعية في الخطة الخمسية اعتمدت للتنفيذ في عهد الرئيس شار الحلو[3]، إلى العمل لتحقيق اقتصاد متوازن، وتشجيع النشاط الفردي وتفادي اضرار الاقتصاد الحر قدر الامكان، وكانت المبادئ العامة لتحقيق هذه الاهداف، بناء القرارات في حقل السياسة الصناعية على معلومات، وابحاث تقنية واقتصادية، واعتماد مبدأ حرية استيراد الآلات الصناعية على ان يعطي النصح بعد استيرادها في الحالات

التي تثبت الدراسات عدم صواب الاستيراد اعتماد سياسة تجارة خارجية تساعد على التنمية الإقتصادية(رعد، 2005، ص368)، وعملت الحكومة على إصدار قانون جديد لفرض التنمية الصناعية صدر في 22 أيار/مايو 1967، تحت رقم (38 – 67)، ويرمي الاعفاء المؤسسات الصناعي من ضريبه الدخل المصنع المستفيد من الاعفاء عن مليون ليرة، ولا تقل الأجرة السنوية المدفوعة اللبنانيين عن (150,000 ليره) كما أصدرت الحكومة اللبنانية مرسوماً اشتراكياً رقم (30) بتاريخ 15 اب/اغسطس 1967 لتنظيم الصناعة، وتنميتها، وحددت في المؤسسة الصناعية، واخفاقها لبعض الشروط الفنية والإقتصادية، وذلك من اجل التأكد من جدول مشاريع من حيث الربح الفردي والمصلحة الإقتصادية العامة، واخضع مكتب التنمية الصناعية شروط الحماية إلى مقاييس معينه تعود إلى مدى سلامة المشروع وملائمته من ناحيه الاقتصاد الوطني(رعد، 2005، ص369).

ومهد ذلك كله إلى أن انتعاش الاقتصاد اللبناني خلال عامي (1960 – 1970)، والتي مهدت بطبيعة الحال الى بروز العديد من النقابات والاتحادات والعمالية لمختلف المهن الصناعية في البلاد، وهو ما انعش من نشاط الحركة العمالية اللبنانية، ومطالباتها في تحسين ظروف العمل والعمال وسط الطفرة التنموية التي حدثت في لبنان عام 1970، ولاسيما بعد ميل الشركات الأجنبية لفتح فروعا لها في لبنان مستفيدة من جملة الاعفاءات الجمركية التي وفرته الحكومة اللبنانية آنذاك، وارتفعت نسبة الصادرات الصناعية إلى اوروبا الغربية من (5.6%) في عام 1972 إلى (12%) في عام 1973(مجلة الطريق، تشرين الاول 1981، ص43)، وأرتفعت حصص الصناعة من الدخل الاعلى من (14%) إلى (18%) وحجم الاستثمارات من (987 مليون ليرة) في عام 1966 إلى (مليار و234 مليون)، عام 1970، وارتبط ذلك التوسع ارتباطه وثيقاً بتوظيف رؤوس الاموال الغربية(طرابلسي، 2008، ص282)، وتضاعف عدد المؤسسات الصناعية، فقد انتقل اجملها هذا العدد من حوالي (10,000 مؤسسة) عام 1968 إلى (18000 مؤسسة) في عام 1973، وانتقل عدد المؤسسات ذات سعة التشغيل لـ (50 عاملاً) وما فوق من (158)، في عام 1968 إلى (169) عام 1974، ومع هذا التطور في عددها كان متوسط عمالها يرتفع بدوره من (135 عاملاً) عام 1968 إلى (187 عاملاً) عام 1974، وفي مؤسسات ذات التشغيل (100 عامل) وما وفق، فأنه بلغ متوسط عمالها عام 1972 حوالي (280 عاملاً)(قبانجي، د.ت، ص16).

واتبعت الحكومة اللبنانية في عهد الرئيس سليمان فرنجية[4]، سياسة اقتصادية هدفت إلى تطوير الزراعة، لذلك اصدر عام 1970 قانون عرف بـ (قانون التعاونية)، واختص في إنماء القطاع الزراعي في مناطق لبنان كافة، واهتم الرئيس سليمان فرنجية بقضيه التسليف الزراعي بشكل كبير، والذي عد ايضا عصب القطاع الاقتصادي الحيوي، وعملت قضية التسليف على توسيع رقعة المساحة المزروعة، والعمل على ادخال الوسائل الحديثة، بهدف تحسين اساليب الانتاج(الخزرجي، 2022، ص27)، واستبدلت الحركة التعاونية من اجل رفع التسويق، عن طريق تأسيس الاتحاد للتسويق التعاوني، بموجب مرسوم (2981) الصادر بتاريخ 18 آذار/مارس 1972، والذي هدف إلى تمويل التعاونيات في نطاق التطوير، وممكنة الانتاج الزراعي، وتحديثه للقيام بمشاريع زراعية، فانتعشت على اثره في تلك المدة الحركة التعاونية، واخذت تسير نحو التقدم، واثر في تنميتها صدور قانون رقم (73/9) بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 1973، وجرى بموجبه انشاء وزارة الاسكان والتعاونيات كما اعيد تنظيم الاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية بموجب مرسوم رقم (550) والصادر بتاريخ 5 نيسان/ابريل 1974، وكانت غاية المرسوم تنمية الحركة التعاونية وتطويرها(رعد، 2005، ص285).

وعليه زاد ساهم نشاط الحركة التعاونية اللبنانية، بنشاط بالحركة العمالية اللبنانية، وقيام الأخيرة بالتنسيق مع وزارة الاسكان والتعاونيات بتنظيم ومراجعة حسابات الجمعيات التعاونية، واتحاداتها وجمعياتها المتحددة كاتحادات رئيسة فيها، وتقديم كل انواع الارشادات التنظيمي والتوجيهي اللازمة، وبذلك يكون العمل التعاوني

في لبنان قد اقترب من التكامل بوجود الاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية، والاتحاد الوطني للتسليف المؤسسة المالية المركزية، لتمويل المشروعات التعاونية، واعطاء القروض والسلف والضمانات على اختلافها(جريمط، 2019، ص22)، وأن الحركة العمالية اللبنانية إبان تلك الفترة قامت بدور ايجابي في ادخال التقنية الحديثة إلى بعض الحيازات الزراعية، وفي عملية التوضيب والتسويق وتعريف بعض المنتجات الزراعية، وأدت دور الوسيط بين المنتج المستهلك، الامر الذي ساعد المزارع على بيع منتجاتي بسعر عادل واعلى من السعر الذي كان يحصل عليه من التاجر او الوسيط، وساعدت المستهلك على شراء حاجاته بسعر عادل ومعقول وبهذا يمكن القول ان الزيادة التي امنتها التعاونيات ساعدت في رفع المستوى المعاشي للمزارعين(رعد، 2005، ص287).

وأن أعمال الحركة العمالية اللبنانية ونشاطها بمطالبة الحكومات اللبنانية باتباع طريقة الانفتاح في تجارتها مع الدول، وتشجع المصانع عن طريق اعفائها من الضرائب، وتقديم تسهيلات المصارف التجارية لفرض تحفيزي على تطور في القطاع التجاري، فضلاً عن الاستثمار رؤوس الاموال الأجنبية في القطاع الصناعي(الخزرجي، 2022، ص45)، أدى بتوجه مؤسسات الصناعية في بلد صغيره الحجم كلبنان خلال النصف الاول من عقد السبعينيات من القرن العشرين، على اساس إنتاج السلع الاستهلاكية الحقيقة، واهمها الصناعات المعدنية، والنسيج، والصناعات الكيميائية، والتي بلغ متوسط عدد عمال العاملين فيها نحو (51.40%)، من مجموع عدد المؤسسات الصناعية في الدولة اللبنانية، إذ عمل فيها قرابة (8297 عامل)(رعد، 2005، ص335).

والجدير بالذكر ان التطور الذي حصل في القطاع الصناعي إبان النصف الاول من عقد السبعينيات من القرن العشرين، أسهم بدوره في تطور النظام المصرفي أدى إلى زيادة الودائع المصرفية ما بين عامي (1955 – 1974)، إذ ارتفعت قيمه الودائع من (483 مليون ليرة) عام 1955 إلى (8000220 مليون ليرة) عام 1974، وزاد عدد المصارف من (31 مصرفاً) عام 1955 إلى (80 مصرفاً) عام 1974، ورفع من جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، واستثمارها في مختلف الصناعات في البلاد، واستمر الحال على ذلك لغاية قيام الحرب الاهلية اللبنانية 1975(رعد، 2005، ص445).

الخاتمة

١. أثبت البحث من أن البنية الإجتماعية والإقتصادية اللبنانية شهدت بعد أن نيل لبنان استقلاله، تطوراً رأسمالياً تجاوزت بمعدلات ما كان قائماً في أية دولة عربية أخرى، إذ تميزت تلك المرحلة بظاهرتين مهمتين، الأولى فك الارتباط التدريجي مع فرنسا، والتي حلت محلها الولايات المتحدة الأمريكية في نظام التبعية الذي خضع له لبنان بعد الاستقرار، والثاني تسارع واضح في التطور الرأسمالي الذي بقي متمركزاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولاسيما الصناعية والمصرفية والسياحية.
٢. أكد البحث من أن عملية التوسع الصناعي الذي حدث في لبنان، جاء بخطى ثابتة وبصورة تدريجية في اعقاب الحرب العالمية الثانية، ولاسيما بعد تلقت الصناعة اللبنانية دعماً كبيراً من قبل الحكومة اللبنانية، والتي كرست عملها بتوسيع الاستثمارات المالية سواء في داخل لبنان وخارجه على تطوير المصانع والمعامل الصغيرة، والتي تضمنت مختلف أنواع الصناعات اللبنانية الرئيسة، ومنها صناعة المواد الغذائية، والحرير الصناعي، ومواد البناء، والتبغ وغيرها، وهو ما انعكس إيجاباً على تطور بيئة العمل، واستقطابه لآلاف العمال، وهو ما أنتج ظهور العديد من الاتحادات والنقابات العمالية، وبالتالي أسهم في نهاية المطاف بترسيخ فاعلية الحركة العمالية اللبنانية، ولاسيما خلال عقد الستينيات، ولغاية منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين.
٣. أكد البحث من ان عملية الازدهار الكبيرة التي حصلت بالقطاعي المصرفي، أدى دوراً هاماً في تطوير قطاع المصانع، بإدخال مختلف الآلات الصناعية الحديثة لمعظم الصناعات، والتي ندر تجهيز مثلها في

تاريخ بلد صغير الرقعة كلبنان، إذ أدخلت الآلات الحديثة لمعظم المصانع، وهو ما استفادت منه الحركة العمالية اللبنانية والتي كرست جهدها بمطالبة الحكومة اللبنانية في إصدار سلسة من القوانين المهمة في ضوء زيادة حجم الاستثمارات المصرفية في البلاد.

٤. أوضح البحث أن انتعاش حركة التجارة، والتي تركزت في العاصمة بيروت، وتربع مرفأها (مرفأ ببيروت)، مركز الصدارة بحجم التجارة على المستويين الخارجي، والداخلي إلى جانب ازدهار قطاع السياحة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم ايرادات الجمركية للدولة اللبنانية، وانتعاش البيئة الصناعية في البلاد، وهو ما أدى إلى بروز دور الحركة العمالية اللبنانية في تبني قضايا العمال وحقوقهم ولغاية قيام الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975.

- الهوامش:

---

(1) **كميل شمعون:** سياسي لبناني ولد عام 1900، في منطقة دير القمر، أكمل تعليمه في مدرسة الحقوق في جامعة القديس يوسف، والتي تخرج منها في عام 1923، دخل سلك السياسة عندما رشح في عام 1934، وفاز بالدورة الأولى نائباً عن جبل لبنان، ثم تدرج في المناصب لحين انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية (1952– 1958)، خلفاً للرئيس بشارة الخوري، تعرضت لبنان في أواخر عهده إلى اضطرابات دامية اجبرته على تقديم استقالته، توفي عام 1987. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي 1861– 2006، دار بلال للطباعة والنشر، ط1، (بيروت، 2007)، ص ص292– 293؛ عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان 1900– 1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2011، ص9.

(2) **فؤاد شهاب:** ولد عام 1902، في منطقة غزير في قضاء كسروان بمحافظة جبل لبنان، تخرج من المدرسة الحربية بدمشق في عام 1932، ثم اكمل دراسته العسكرية في باريس، ثم عاد إلى لبنان في عام 1938، تدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح في عام 1944 قائداً عاماً للجيش، على أثر استقالة الرئيس الخوري عين في 18 ايلول 1958 بمنصب رئيس الحكومة ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني، ثم انتخب لاحقاً رئيساً للجمهورية في 13 ايلول 1958، خلفاً للرئيس كميل شمعون، استمر في منصبه حتى 18 اب 1964، توفي عام 1973. للمزيد من التفاصيل ينظر: بكر عبدالحق رشيد الراوي، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى عام 1964، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، 2012، ص ص28–29؛ الجسر، المصدر السابق، ص ص13–15.

(3) **شار الحلو:** سياسي ورجل دولة لبناني، ولد عام 1913، في بيروت، تلقى تعليماً مدنياً متميزا، ثم تخرج من كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف اليسوعية عام 1934 وعمل بالمحاماة، شارك في تأسيس حركة الكتائب اللبنانية في 1936 لكنه انسحب منها مبكرا، ومن المصادفات أنه بدأ عمله المهني مع مكتب الرئيس اللبناني السابق مباشرة على الاستقلال، وهو الرئيس بيترو طراد، والذي تولى الرئاسة لمدة شهرين قبل بشارة الخوري مباشرة 1943، ثم عين سفيرا في الفاتيكان خلال عامي (1946 – 1949)، ثم تولي حقائب وزارات (العدل والصحة العامة والاقتصاد الوطني والأنباء ووزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، الى ان عين رئيسا للجمهورية في 23 ايلول 1964 ولغابة عام 1970، توفي عام 2001. للمزيد من التفاصيل ينظر: ضاهر وغنام، المعجم الوزاري، ص ص124–125.

(4) **سليمان فرنجية:** سياسي ورجل دولة لبنان، ولد في اهدن عام 1910، تلقى تعليمه الاولي في مدرسة الغريز في طرابلس، ثم تابعها في مدرسة عينطوره عام 1924، انتخب نائبا عن قضاء زغرتا في الاعوام (196– – 1964 – 1968)، عين وزيرا

للداخلية عام 1968، ثن انتخب رئيسا لجمهورية عام 1970 ولغاية عام 1976، وشهد عده قيام الحرب الاهلية اللبنانية، توفي عام 1992. للمزيد من التفاصيل ينظر: ظاهر وغنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص299.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية والمعربة:

١. باسم الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، 1988).
٢. البرت بدر، محاضرات في الاقتصاد اللبناني، منشورات معهد الدراسات العربية العالمية، (بيروت، 1955).
٣. توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي 1948 2002 في حدود الليبرالية الاقتصادية، دار النهار (بيروت، 2005).
٤. جورج عشي وغسان عياش، تاريخ المصارف في لبنان، (د.م، د.ت).
٥. عدنان فحص، الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية، (د.م، 1979).
٦. فؤاد شهاب باني دولة الاستقلال، مؤتمر ذكر رحيل فؤاد شهاب، جامعة الأمراء الشهابيين، 24 نيسان 1998.
٧. فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، 2008).
٨. فؤاد خليل الخوري، دليل الصناعات اللبنانية، دار الأحد للنشر، (بيروت، 1950).
٩. ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والإقتصادي 1958 – 1975، مكتبة السائح، (طرابلس، 2005).
١٠.نيقولا هوفهانسيان، النضال التحرري الوطني في لبنان 1939 – 1958، ترجمة: بسام أندويان، دار الفارابي، (بيروت، 1974).
١١. وهيب أبي فاضل، لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، مكتبة انطوان، ط2، (بيروت، 2004).
١٢. يعقوب قبانجي، عمال الصناعة والحركة النقابية 1975، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية مركز البحوث، الجمهورية اللبنانية، مكتب وزير الدولة لشؤون الإدارية مركز مشاريع ودراسات القطاع العام، (بيروت، د.ت).

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. بكر عبدالحق رشيد الراوي، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى عام 1964، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، 2012.
٢. جنار خلف جريمط، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان 1975 – 1989، رسالة ماجستير غير منشور، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، 2019.
٣. حميد شنيار سعدون الخزرجي، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان 1970 – 1975، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، 2022.
٤. عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان 1900– 1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2011.
٥. عطية مساهر حمد العبيدي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان 1952 – 1958، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، 2013.

ثالثاً: البحوث المنشورة في المجلات العلمية:

عصام بكداش، "مسار الدولة اللبنانية في التطوير خلال عهود الرئاسة"، مجلة الجيش، العدد 92، ميسان 2015.

أيلي جورج البردويل، "الرئيس فؤاد شهاب بين التمديد واللا تمديد"، مجلة المنافذ الثقافية، العدد 50، 2025.
عبيد محمد حمادة، "الاصلاحات السياسية والإدارية في لبنان في عهد الرئيس فؤاد شهاب 1958 – 1964"، مجلة وميض، العدد 22، ايار 2024.
تريز منصور، "المشروع الاخضر"، مجلس الجيش الرسمية، العدد 295، كانون الثاني 2010.

رابعاً: الصحف والمجلات اللبنانية:

(1). الصحف:

١. جريدة السفير، العدد 7978، بيروت، 1998.
٢. جريدة السفير، العدد 2404، بيروت، 1998.

(2). المجلات:

– مجلة الطريق، العدد 5، تشرين الاول 1981.

خامساً: المعاجم:

عدنان محسن ضاهر ورياض غنام[4]، المعجم النيابي 1861– 2006، دار بلال للطباعة والنشر، ط1، (بيروت، 2007).

سادساً: المقالات المنشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

1. "الأزمة الاقتصادية في لبنان الجذور والمدى والتأثير"، مقال منشور على صحيفة الاستقلال الإلكترونية، تاريخ الزيارة: 2025/12/25، على الرابط الالكتروني:
https://www.alestiklal.net/ar/article/dep-news-1608539751
2. بشارة مرهج، "المسيرة الشهابية نجاحات لم تكتمل"، مقال منشور على الموقع الأخبار، بتاريخ 31 تشرين الأول 2022، تاريخ الزيارة: 2025/12/29، على الرابط الالكتروني:
https://www.al-akhbar.com/Opinion/348315/
3. زياد ناصر، "تاريخ الاقتصاد اللبناني بين الماضي والحاضر"، مقال منشور في شبكة الميادين الالكترونية، بتاريخ 20 شباط 2025، تاريخ الزيارة: 2025/12/25، على الرابط الالكتروني:
https://www.almayadeen.net/articles/%
4. كارين عبد النور، "الضوء الأخضر للمشروع الاخضر"، مقال منشور في جريدة نداء الوطن، في العدد الصادر في 4 ايلول 2023، تاريخ الزيارة 2025/12/29، على الرابط الإلكتروني:
https://www.nidaalwatan.com/article/201356-
5. علي زين، "آمال المشروع الاخضر"، مقال منشور في جريدة المدن المستقلة، بتاريخ 9 ايلول 2013، تاريخ الزيارة 2025/12/29، على الرابط الإلكتروني:
https://www.almodon.com/author/131865/%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%B2%D9
6. رازي أيوب، "حكومة الشباب.. الكرّ والفرّ في محاربة الاحتكار: مراجعة تجربة وزاريّة عمرها نصف قرن"، مقال منشور في موقع المفكرة القانونية، بتاريخ 6 ايار 2021، تاريخ الزيادة: 12/1/ 2026، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://legal-agenda.com/

7. "الواقع الاقتصادي في عهد رؤساء الجمهورية اللبنانية السابقين"، مقال منشور موقق الاقتصادي، تاريخ الزيارة: 2025/1/12، على الرابط الالكتروني: lebeconomy.com

8. مصطفى العبدالله الكفري، " تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية"، مقال منشور في مجلة الحوار المتمدن، العدد 729، تاريخ الزيارة: 2025/12/23، على الرابط الالكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=14231

9. هشام صفي الدين، "الجذور المؤسساتية لسلطة المال"، مقال منشور في موقع الآداب، تاريخ الزيارة 2025/12/29، على الرابط الإلكتروني: https://al-adab.com/cgi-sys/suspendedpage.cgi

- ترجمة المصادر: Sources:

1. Bassem al-Jisr, Fouad Chehab: That Unknown Figure, Publications Distribution and Publishing Company (Beirut, 1988).
2. Albert Badr, Lectures on the Lebanese Economy, Publications of the Institute of Arab World Studies (Beirut, 1955).
3. Tawfiq Kasbar, The Political Economy of Lebanon 1948-2002: Within the Limits of Economic Liberalism, Dar al-Nahar (Beirut, 2005).
4. George Ashi and Ghassan Ayash, A History of Banks in Lebanon (n.p., n.d.).

5. Adnan Fahs, The Economic Conditions of the Lebanese War (n.p., 1979).
6. Fouad Chehab, Founder of the Independent State, Conference Commemorating the Passing of Fouad Chehab, Chehab Princes University, April 24, 1998.
7. Fawaz Traboulsi, A History of Modern Lebanon from the Emirate to the Taif Agreement, Riad El-Rayyes Books and Publishing (Beirut, 2008).
8. Fouad Khalil Khoury, A Guide to Lebanese Industries, Dar Al-Ahad Publishing (Beirut, 1950).
9. Layla Raad, A Political and Economic History of Lebanon 1958–1975, Al-Sayeh Library (Tripoli, 2005).
10. Nicola Hovhannissian, The National Liberation Struggle in Lebanon 1939–1958, translated by Bassam Andoyan, Dar Al-Farabi (Beirut, 1974).
11. Wahib Abi Fadel, Lebanon in Brief Stages of its History, Antoine Library, 2nd ed. (Beirut, 2004).
12. Yaqoub Qabbani, Industrial Workers and the Labor Movement 1975, Lebanese University, Institute of Social Sciences, Research Center, Lebanese Republic, Office of the Minister of State for Administrative Affairs, Center for Public Sector Projects and Studies (Beirut, n.d.).
13. Bakr Abdulhaq Rashid Al-Rawi, Fouad Chehab and His Military and Political Role in Lebanon until 1964, published Master's thesis, College of Education - Ibn Rushd, University of Baghdad, 2012.
14. Jinar Khalaf Jreimt, Economic and Social Conditions in Lebanon 1975–1989, unpublished Master's thesis, College of Education for Human Sciences, University of Diyala, 2019.
15. Hamid Shaniar Saadoun Al-Khazraji, Economic and Social Conditions in Lebanon 1970–1975, unpublished Master's thesis, College of Education for Human Sciences, University of Tikrit, 2022.